متحدون لرفعة الإنسانية
مجلس مندوبي الحركة الدولية
للصليب الأحمر والهلال الأحمر
3–4 ديسمبر 2026، جنيف

تعزيز قدرة الحركة على التأهب الاستراتيجي والميداني لمواجهة المعلومات الضارة في السياقات الإنسانية

وثيقة معلومات أساسية

أكتوبر 2026

AR
CD/26/6
الأصل: بالإنكليزية
للاطلاع

وثيقة من إعداد اللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر والصليب الأحمر السويسري

وثيقة معلومات أساسية

تعزيز قدرة الحركة على التأهب الاستراتيجي والميداني لمواجهة المعلومات الضارة في السياقات الإنسانية

عرض موجز

بات انتشار المعلومات الضارة يشكّل تحدياً كبيراً يتعيّن على الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة) مواجهته. فالمعلومات الضارة، التي تشمل المعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة والمعلومات المُغرضة وخطاب الكراهية والمضامين التي تنتهك القانون الدولي الإنساني أو قانون حقوق الإنسان، تتسبب في تقويض فهم الجمهور للمبادئ الإنسانية وإضعاف الثقة بالحركة، وتهدد قبول الحركة وقدرتها على الاضطلاع بعملها الإنساني القائم على المبادئ، وتعرّض موظفيها ومتطوعيها والسكان المستضعفين لمخاطر متزايدة.

وتسفر المعلومات الضارة، في حالات النزاع المسلح أو الكوارث أو الأزمات أو حالات الطوارئ الأخرى، عن تفاقم معاناة الناس من خلال إعاقة سُبل حصولهم على المساعدات المنقذة للأرواح، والتشجيع على التمييز والعنف، وتقويض الثقة بالمنظمات الإنسانية. وأفضى التوسع السريع في الاتصال الرقمي ووسائل التواصل الاجتماعي والذكاء الاصطناعي التوليدي إلى زيادة حجم المعلومات الضارة ونطاقها وسرعة انتشارها، وهو ما يزيد من إمكانية تسببها في تعطيل عمليات الحركة وخفض قدرتها الميدانية والإضرار بسمعتها. وأدت الخطابات الضارة إلى مضايقة الموظفين والمتطوعين، والتشهير بهم من خلال الإفصاح العلني عن معلوماتهم الشخصية، وبروز تحديات متعلقة بالتمويل، وتراجع قبول الدول والجهات المعنية الأخرى للعمل الإنساني.

ويركّز هذا القرار على تعزيز التأهب الاستراتيجي والميداني للحركة من أجل رصد المعلومات الضارة في السياقات الإنسانية وتقييمها ومواجهتها. ويرمي هذا القرار إلى بناء القدرة الجماعية للحركة على الاستجابة بفعالية لمسألة المعلومات الضارة وبما يتوافق مع مبادئها الأساسية.

واتخذت الحركة بالفعل خطوات لمواجهة هذا التحدي. فقد أرست الأسس اللازمة للأخذ بنهج أكثر اتساقاً ووضعت مسارات عملية للعمل من خلال قرارات دستورية متواترة، وموارد أعدّتها الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الجمعيات الوطنية) وإصدار تقارير تشمل مثلاً "*مواجهة المعلومات الضارة في سياقات النزاع*" الصادر عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر (اللجنة الدولية)، و*التقرير عن الكوارث في العالم لعام 2026* الصادر عن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي)، الذي يستند إلى دراسات حالة مستمدة من أكثر من 30 شريكاً في الحركة. بيد أن الجهود المبذولة حالياً ما زالت مجزأة، وهنالك حاجة ملحة إلى تضافر الجهود على صعيد جميع مكونات الحركة لضمان أن تكون إجراءات الاستجابة متسقة ومنسقة وملائمة للسياق.

ودشّنت الحركة في عام 2026 منصة الحركة الخاصة بالمعلومات الضارة، التي يستضيفها الصليب الأحمر السويسري. وترمي هذه المنصة، التي تحظى بدعم الجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي واللجنة الدولية، إلى تعزيز قدرة الحركة على مواجهة المعلومات الضارة من خلال أربعة مسارات عمل تتمثل في إدارة الأزمات، وتنمية القدرات، والاتساق بين المواضيع، والتفاعل الخارجي.

ويستند هذا القرار إلى الدور الفريد الذي تضطلع به الحركة باعتبارها جهة موثوقاً بها تقدم معلومات إنسانية حيادية وغير متحيزة. ويدعو القرار إلى اتباع إجراءات استجابة تُنفَّذ بطريقة مشتركة ومراعية للسياق المحلي وملائمة ثقافياً، بدعم يوفره التنسيق على الصعيد العالمي وبناءً على نُهج قائمة على الأدلة.

وتسعى الحركة، من خلال جعل عملها لمواجهة المعلومات الضارة أولوية جماعية، إلى المحافظة على الثقة بمبادئها الأساسية وضمان استمرارية عملها الإنساني المنقذ للأرواح. ويتوافق هذا القرار مع الالتزامات السابقة، ولا سيّما الالتزامات المتعلقة بالعمل الإنساني القائم على المبادئ، والمشاركة المجتمعية، وحماية البيانات الإنسانية، ويقترح إيلاء الأولوية لإدراج مسألة المعلومات الضارة بنداً رئيسياً في جدول أعمال المؤتمر الدولي الخامس والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر (المؤتمر الدولي).

1) مقدمة

برز انتشار المعلومات الضارة في السنوات الأخيرة كأحد التحديات الجسام، إذ يقوّض الثقة بالحركة وبقبولها. ومصطلح "المعلومات الضارة" مصطلح جامع يشير إلى أية حالة قد يفضي فيها انتشار المعلومات، سواء على شبكة الإنترنت أو خارجها، إلى إحداث ضرر. ويشمل المصطلح المعلومات المغلوطة[1] والمعلومات المضللة[2] والمعلومات المغرضة[3] وخطاب الكراهية[4]. ويشمل أيضاً نشر المعلومات التي تنتهك القانون الدولي الإنساني أو القانون الدولي لحقوق الإنسان. فالمعلومات الضارة تسفر عن تقويض فهم الناس للمبادئ الإنسانية واحترام الدول والجهات المانحة والمجتمعات المحلية لها. وقد يفضي ذلك بالتالي إلى إضعاف الثقة بالعمل الإنساني القائم على المبادئ وقبوله. وينبغي ألا تُعتبر الانتقادات الموجهة لمواقف الحركة أو أنشطتها معلومات ضارة - ويشمل ذلك التعقيبات الصادقة الواردة من المجتمعات المحلية التي تعارض دور الحركة. ويمكن أن تستغل جهات خبيثة هذه الانتقادات أو أن تُستخدم لأغراض تتعلق بالمصالح السياسية، ولكن ينبغي للحركة أن تحافظ على حيّز للتعقيبات الصادقة الواردة من المجتمعات المحلية.

ويعتمد الناس على الحصول على معلومات موثوق بها في الوقت المناسب سواء في حالات النزاع المسلح أو حالات العنف الأخرى أو الكوارث أو الأزمات أو حالات الطوارئ الأخرى. ويكون أول من يعاني من آثار المعلومات الضارة في سياقات كثيرة الأفراد الذين يعانون أصلاً من عواقب هذه الأزمات أو حالات الطوارئ. ويمكن أن يفضي انتشار المعلومات الضارة إلى زيادة المصاعب التي يواجهونها في الحصول على المساعدة، أو إلى زيادة تعرضهم للتمييز أو العنف، أو إلى انخفاض ثقتهم بالحركة وبالجهات الأخرى التي تقدّم الخدمات الإنسانية. والمعلومات الضارة قادرة على عرقلة العمليات الإنسانية وتهديد سلامة موظفي الحركة ومتطوعيها وحسن حالهم، فضلاً عن سُبل حصول الناس على خدماتها. ولذلك تواجه الحركة بصورة متزايدة، نظراً إلى أن مكوناتها تعمل على الصعيد العالمي، التحدي المتمثل في مدى انتشار المعلومات الضارة في النزاعات المسلحة أو حالات العنف الأخرى أو الكوارث وحالات الأزمات والطوارئ الأخرى، سواء أكان ذلك على شبكة الإنترنت أم خارجها.

بيد أن انتشار المعلومات الضارة خلال الأزمات ليس بظاهرة جديدة. فالتاريخ يبيّن كيف تُتخذ الخطابات الكاذبة أو التحريضية وسيلة للتلاعب بالرأي العام وتصعيد التوترات والدفع إلى الإقصاء أو التمييز، بل وحتى التحريض على العنف. وأسفرت المعلومات الضارة، في النزاعات المسلحة، عن تأجيج الانقسامات وساهمت في زيادة المعاناة وتقليل فرص الحصول على الخدمات. أما في الكوارث وحالات الأزمات والطوارئ بوجه أعم، فقد تسببت المعلومات الضارة في عرقلة إيصال المساعدات المنقذة للأرواح، وتأخير عمليات الاستجابة لحالات الطوارئ، وتقويض الثقة بالجهات الفاعلة الإنسانية.

وأفضى التوسع السريع في الاتصال الرقمي، وانتشار استخدام الهواتف المحمولة ووسائل التواصل الاجتماعي وتطبيقات المراسلة انتشاراً واسع النطاق، وتنامي استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي، إلى زيادة حجم المعلومات الضارة وآثارها وسرعة انتشارها[5]. ويمكن للمعلومات الضارة أن تصل اليوم إلى ملايين الأشخاص في غضون ثوانٍ معدودة، فتثير البلبلة وتبث الخوف والريبة وانعدام الثقة. وعندما تكون بيئة المعلومات معقّدة، كما يحدث خلال الأزمات وحالات الطوارئ، فإن انتشار المعلومات الضارة يقلل من إلمام الناس بالأوضاع السائدة ويضر بالأشخاص المستضعفين. ويتسبب انتشار المعلومات الضارة أيضاً في تعريض المنظمات الإنسانية، ومنها الحركة، لمخاطر كبيرة تتعلق بسمعتها من خلال تقويض التصورات السائدة بشأن حيادها، وإعاقة قدرتها على القيام بعملها بفعالية. وهنالك حالات عديدة في جميع أنحاء العالم أدت فيها الخطابات من هذا النوع إلى ترهيب موظفي الحركة ومتطوعيها ومضايقتهم، وإلى التشهير بموظفين من خلال

---

[1] معلومات خاطئة ينشرها أفراد يعتقدون بأن هذه المعلومات صحيحة.

[2] معلومات خاطئة تُنشر عن قصد لتحقيق مكاسب محددة، ومنها تحقيق مكاسب اقتصادية.

[3] معلومات صحيحة تُنشر بنية خبيثة لإحداث آثار شتى، ومنها إلحاق الضرر.

[4] لا يوجد تعريف قانوني دولي لخطاب الكراهية. والتعريف الأكثر استخداماً على الصعيد الدولي هو التعريف العملي التالي الذي وضعته مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان: "جميع أشكال التعبير (النصوص والصور والمواد السمعية والمرئية) الرامية إلى نشر الكراهية أو العنف أو التحريض عليهما أو الترويج لهما أو تبريرهما بناءً على التعصب، وعادةً ما يكون ذلك موجهاً ضد السمات المحدِدة للهوية – مثل النوع الاجتماعي أو الدين أو الأصل الإثني أو الميل الجنسي، وما إلى ذلك)". انظر: مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، خطاب الكراهية والتحريض على الكراهية أو العنف.

[5] القرار 2 الصادر عن المؤتمر الدولي الرابع والثلاثين، الفقرة 19 من الديباجة: "*وإذ يسلّم* بأن خصائص بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تثير تساؤلات عن كيفية انطباق مبادئ القانون الدولي الإنساني وقواعده على أنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في حالات النزاع المسلح، وأن الدول عبّرت عن آراء مختلفة بشأن هذه المسائل، *ويشدّد* على الحاجة إلى مواصلة المناقشات [...]".

الإفصاح العلني عن معلوماتهم الشخصية، والامتناع عن تقديم التمويل، وتراجع قبول الدول والجهات المعنية الأخرى للمبادئ الأساسية، ونشر معلومات تشجع على ارتكاب أعمال قد تلحق الضرر بالعمليات الإنسانية.

ويتناول هذا القرار تحديداً التأهب الاستراتيجي والميداني للحركة من أجل رصد انتشار المعلومات الضارة في السياقات الإنسانية وتقييمه ومواجهته. ولا يسعى القرار إلى مواجهة جميع أبعاد المعلومات الضارة على الصعيد العالمي، ولا إلى فرض التزامات قانونية أو البتّ في انتهاكات القانون الدولي. ونذكّر بأن القانون الدولي الإنساني ينظّم، في حالات النزاع المسلح، السلوك المتعلق بنشر المعلومات وانتشارها، ويُطلب من جميع مكونات الحركة، كلٌ وفقاً لولايته، تعزيز فهم تطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني المعنية على نشر المعلومات الضارة، والتشجيع على احترام تلك القواعد، والقيام عند الاقتضاء بإدماج الاعتبارات المعنية من القانون الدولي الإنساني في تحليلاتها واستجاباتها للمعلومات الضارة في حالات النزاع المسلح.

ويركّز نطاق هذا القرار بالأحرى على بناء القدرة الجماعية للحركة على تنسيق ومواءمة إجراءات استجابتها، وعلى تزويد مكوناتها، ولا سيّما الجمعيات الوطنية، بالأدوات والأطر والنُهج المشتركة اللازمة للعمل بفعالية ووفقاً للمبادئ الأساسية.

2) معلومات أساسية

في عصر يمكن أن يكون فيه الحصول على معلومات موثوق بها ودقيقة ومناسبة التوقيت مسألة حياة أو موت، يجب على الحركة أن تتصرف بحزم. وتتمتع الحركة، بناءً على ما لديها من خبرات بحُكم تعرضها لانتشار المعلومات الضارة ومعاناتها من آثاره، بموقع فريد يؤهلها لاتباع نهج جماعي ومنسق لمواجهة المعلومات الضارة. ولذلك فإن الأخذ بنهج يشمل جميع مكونات الحركة أمر ضروري لتعزيز القدرة على التأهب الاستراتيجي والميداني لمواجهة هذا التهديد المتنامي، وحماية العمل الإنساني القائم على المبادئ والتمسك به، وضمان مواصلة اضطلاع الحركة بدورها كركيزة تحظى بالثقة في ظل مشهد إعلامي لا يفتأ يزداد تعقيداً على تعقيده.

وتوالت تحديداً القرارات والمناقشات في إطار الاجتماعات الدستورية بصورة متواترة، ونشرت اللجنة الدولية والاتحاد الدولي عدداً من التقارير، مثل إطار عمل اللجنة الدولية بشأن "*مواجهة المعلومات الضارة في سياقات النزاع*" و*التقرير عن الكوارث في العالم لعام 2026* الصادر عن الاتحاد الدولي. وقدّم العديد من الجمعيات الوطنية أيضاً موارد قيّمة شملت خطط العمل المبكرة التي أعدّتها جمعية الصليب الأحمر الكوستاريكي، والمورد المعنون "دليل المتطوعين" الصادر عن الصليب الأحمر السلوفاكي، والمورد المعنون "العِبر المستخلصة" الصادر عن الصليب الأحمر الإسباني، والمورد المعنون "نماذج الرسائل الموجهة إلى متطوعي الخطوط الأمامية" الصادر عن الصليب الأحمر الكندي، والمورد المعنون "المبادئ التوجيهية بشأن الرعاية الاجتماعية" الصادر عن الصليب الأحمر الأمريكي. وما زالت نُهج التعامل مع الآثار الناجمة عن المعلومات الضارة مجزأة حتى الوقت الراهن، ويقترن ذلك بمحدودية الاعتماد على المعارف الجماعية ونقص تبادل الأدوات والموارد والممارسات بصورة منهجية على صعيد الحركة برمتها. ويتزايد بالتالي الزخم نحو الأخذ بنهج أكثر اتساقاً وتماسكاً يشمل جميع مكونات الحركة، وهو ما يتجلى في قرار مجلس المندوبين هذا.

وعلى هامش الاجتماعات الدستورية التي عُقدت في أكتوبر 2024، أكد 20 أميناً عاماً والاتحاد الدولي واللجنة الدولية ضرورة اتخاذ إجراءات جماعية عاجلة، وأقروا بالدور الفريد الذي تضطلع به الحركة باعتبارها جهة موثوقاً بها تقوم على تقديم معلومات إنسانية حيادية وغير متحيزة.

ودُشنت في هذا السياق منصة الحركة الخاصة بالمعلومات الضارة في عام 2026. وتسعى هذه المبادرة الجماعية، بفضل التعاون بين الجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي واللجنة الدولية، إلى تزويد الشركاء في الحركة بالوسائل اللازمة لتمكينهم من توفير معلومات أو خدمات منقذة للأرواح في الوقت المناسب، مع الحفاظ على الثقة بعملهم في مجال التواصل الإعلامي وتقليل العواقب الإنسانية قدر المستطاع. وترمي منصة الحركة الخاصة بالمعلومات الضارة، من خلال العمل على تعزيز قدرة الحركة على رصد المعلومات الضارة وتقييمها ومواجهتها بالاستعانة بنُهج منسقة وملائمة للسياق، إلى تسخير الإمكانيات التي تتمتع بها الحركة لقيادة الاستجابة لهذا التحدي الذي يواجه القطاع برمته.

ويعرض *التقرير عن الكوارث في العالم لعام 2026* الصادر عن الاتحاد الدولي مسارات عمل قائمة على الأدلة، بناءً على دراسات حالة مستمدة من أكثر من 30 شريكاً في الحركة، بما يشمل الجمعيات الوطنية، مشفوعة بمئات الرؤى المستمدة من المجتمعات المحلية. وستتيح المشاريع التجريبية التي تتولى تنفيذها الجمعيات الوطنية اختبار هذه النُهج وتكييفها، وهي نُهج تركز على عمليات الاستجابة التي تُنفَّذ بطريقة مشتركة ومراعية للسياق المحلي وملائمة ثقافياً، بدعم يوفره التنسيق على الصعيد العالمي.

وتشمل القرارات السابقة المرتبطة بهذا الموضوع ما يلي:

- القرار 5 الصادر عن مجلس المندوبين لعام 2024: "دعوة إلى احترام العمل الإنساني القائم على المبادئ ودعمه"
- القرار 2 الصادر عن المؤتمر الدولي الرابع والثلاثين: "حماية المدنيين وغيرهم من الأشخاص والأعيان المحميين من التكلفة البشرية المحتملة لأنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خلال النزاعات المسلحة"
- القرار 1 الصادر عن مجلس المندوبين لعام 2019: "التزامات مكونات الحركة في مجال التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة"
- القرار 12 الصادر عن مجلس المندوبين لعام 2022: "حماية البيانات الإنسانية"

وتشمل الوثائق الصادرة عن الاجتماعات الدستورية والمرتبطة بهذا الموضوع ما يلي:

- التقرير عن المعلومات الأساسية المقدَّم خلال المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين بعنوان "تطبيق المبادئ الأساسية: إطار عمل أخلاقي وتشغيلي ومؤسسي فريد من نوعه"
- التقرير عن حلقة العمل خلال مجلس المندوبين لعام 2017: "الحفاظ على الاستقلال والحياد وعدم التحيز أمام استجابة الدول للتحديات العالمية المعاصرة"

وتشمل الوثائق البحثية الأخرى ما يلي:

- B. Ulbricht and J. Rizk, "How harmful information on social media impacts people affected by armed conflict: A typology of harms", *International Review of the Red Cross*, Vol. 106, No. 926, August 2024, pp. 823–862.
- تصنيف أنواع الضرر، الجدول 1-1 الوارد في التقرير عن الكوارث في العالم لعام 2026 الصادر عن الاتحاد الدولي، جنيف، 2026.

3) التحليل/التقدم المحرز

أُجريت عدة عمليات تقييم ومقابلات مستفيضة في عامَي 2024 و2025 بخصوص إنشاء منصة الحركة الخاصة بالمعلومات الضارة وإعداد *التقرير عن الكوارث في العالم*. وبيّنت عمليات التقييم والمقابلات دائماً أن مكونات الحركة تواجه تحديات مماثلة في مختلف السياقات والأوضاع، بيد أن غياب نهج مركزي ومنسق يشكّل فجوة خطيرة.

وتشمل الفجوة المذكورة آنفاً مجالات إدارة الأزمات، وتنمية القدرات، وإجراءات الاستجابة المتاحة، وآليات الإنذار المبكر ورصد المخاطر، والصِلات بمبادرات أخرى تابعة للحركة، ومنها تقييم القدرات التنظيمية وتصديقها، وإطار الوصول الآمن، وآليات الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي، ونُهج التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة، ونُهج المساءلة أمام المتضررين، فضلاً عن البحوث والتفاعل الخارجي مع الجهات المعنية من خارج الحركة.

أ) التقرير عن الكوارث في العالم لعام 2026

يبحث *التقرير عن الكوارث في العالم لعام 2026*، الصادر عن الاتحاد الدولي، كيف يساهم انتشار المعلومات الضارة في إعادة تشكيل البيئة التي يجري فيها العمل الإنساني القائم على المبادئ. ويستند التقرير في تحليله إلى تجارب عاشها أكثر الأشخاص تضرراً من آثار ذلك، بالاعتماد على دراسات حالة مستمدة من أكثر من 30 شريكاً في الحركة، بما يشمل الجمعيات الوطنية من جميع المناطق، مشفوعة بمئات الرؤى المجتمعية التي تسنى جمعها من أشخاص يكابدون أزمات وحالات طوارئ.

ويحدد التقرير، استناداً إلى قاعدة الأدلة المذكورة آنفاً، مسارات عملية وقابلة للتنفيذ للعمل تضع المجتمعات المحلية والمتطوعين في صميم المساعي المبذولة، باعتبارهم وسطاء قائمين على تعزيز الثقة وطلائع المستجيبين لمواجهة المعلومات الضارة، وتشدد على اتباع نُهج تُنفَّذ بطريقة مشتركة ومراعية للسياق المحلي وملائمة ثقافياً، وتحظى بدعم يوفره التنسيق بين جميع مكونات الحركة. ويتجاوز التقرير أيضاً نطاق الجهات العاملة في القطاع الإنساني من خلال الاستعانة بالدول وشركات التكنولوجيا والجهات الفاعلة في مجال الإعلام والباحثين والجهات المعنية الخارجية الأخرى التي تؤثر قراراتها على بيئة المعلومات التي تنشب فيها الأزمات.

وتعزز استنتاجات التقرير مجتمعةً الدعوة الواردة في هذا القرار، أي تزويد الحركة بالوسائل اللازمة لرصد المعلومات الضارة وتقييمها ومواجهتها بطريقة متسقة وقائمة على المبادئ ومنسقة.

ب) منصة الحركة الخاصة بالمعلومات الضارة

استهلت اللجنة الدولية، في عام 2024، عملية تشاورية من أجل التوصل إلى فهم مشترك للتحديات الناجمة عن المعلومات الضارة ورسم ملامح خطة عمل جماعية يُراد وضعها في هذا الصدد. وأبرزت المقابلات التي أُجريت مع شركاء في الحركة[6] أن المعلومات الضارة تضر بالغالبية العظمى منهم. وأبرزت الردود على الاستبيان أيضاً أن بيئة المعلومات تزداد عدائية في سياقات متنوعة – أي النزاعات المسلحة والكوارث والأزمات وحالات الطوارئ الأخرى – فتستهدف الجمعيات الوطنية والمجتمعات المحلية التي تخدمها أو كليهما. وفضلاً عن ذلك، نظّمت اللجنة الدولية حلقة عمل على هامش المؤتمر الدولي الرابع والثلاثين شددت على ضرورة اتباع نهج جماعي لمواجهة تأثير المعلومات الضارة.

وبادرت اللجنة الدولية والاتحاد الدولي فيما بعد، في مطلع عام 2025، إلى تدشين مبادرة الحركة بشأن المعلومات الضارة، التي يستضيفها حالياً الصليب الأحمر السويسري باسم منصة الحركة الخاصة بالمعلومات الضارة.

ويتمثل الهدف العام لمنصة الحركة الخاصة بالمعلومات الضارة في دعم الحركة في مواجهة تأثير المعلومات الضارة على العمل الإنساني، والاستفادة من مواطن قوتها الفريدة وقِيمها وشبكتها العالمية لصون الحيّز المخصص للعمل الإنساني القائم على المبادئ. وتنتظم المنصة حول أربعة مسارات عمل مترابطة كما يلي:

1) إدارة الأزمات
2) تنمية القدرات
3) الاتساق بين المواضيع
4) التفاعل الخارجي.

ويحدد هذا القرار مجموعة من التدابير الرامية إلى تعزيز جاهزية الحركة وقدرتها على مواجهة المعلومات الضارة. وستعمل منصة الحركة الخاصة بالمعلومات الضارة، في إطار مسارات العمل المتفق عليها وبمشاركة فعالة من مكونات الحركة وبما يتماشى مع الأطر والنُهج والآليات القائمة، على دعم أنشطة تشمل مثلاً إعداد برامج تدريبية وعمليات التخطيط للطوارئ؛ ووضع استجابات وإجراءات للإنذار المبكر؛ وتعزيز التعاون مع المؤسسات الأكاديمية والبحثية؛ وتيسير تبادل المعلومات على صعيد الحركة.

وللحصول على المزيد من المعلومات في هذا الصدد، يُرجى زيارة الموقع التالي: www.mhhi.org.

4) الآثار المترتبة على الموارد

تمّ تأمين التمويل اللازم من مصادر متعددة لتدشين منصة الحركة الخاصة بالمعلومات الضارة من أجل المضي قدماً في تنفيذ مسارات عملها وتزويد الحركة بالأدوات وآليات التنسيق اللازمة لمواجهة المعلومات الضارة. وتُعدّ المشاركة الفعالة للجمعيات الوطنية أمراً بالغ الأهمية لضمان اتخاذ إجراءات استجابة متسقة. وسيتوقف تنفيذ أنشطة إضافية على توفر الموارد.

ويقتضي تنفيذ هذا القرار تنفيذاً فعالاً استثماراً متواصلاً في الخبرات المحلية والتنظيمية، والتعاون مع الجهات المعنية الخارجية. وتشكّل الخبرات وأطر العمل والبحوث التي توفرها جميع مكونات الحركة، بما فيها اللجنة الدولية والاتحاد الدولي، عنصراً أساسياً لتحقيق النجاح في هذا الصدد.

5) التنفيذ والرصد

إن الهدف المنشود ضمان تنفيذ هذا القرار من خلال مسارات العمل والعمليات المتبعة داخل الحركة، وكذلك من خلال مسارات عمل منصة الحركة الخاصة بالمعلومات الضارة. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي لمكونات الحركة إدماج فحوى هذا القرار في خططها الاستراتيجية والسنوية من أجل تقديم تقارير عن التقدم المحرز في تنفيذه في إطار عملياتها السنوية المعتادة الخاصة بإعداد التقارير. وستقدّم المنصة معلومات عن الأنشطة الجارية في إطار مسارات عملها بالتوازي مع سائر مكونات الحركة وذلك حتى انعقاد المؤتمر الدولي الخامس والثلاثين.

6) الاستنتاجات والتوصيات

---

[6] اللجنة الدولية والاتحاد الدولي والجمعيات الوطنية لأستراليا، وبنغلاديش، والبرازيل، وكندا، وكولومبيا، وألمانيا، وآيسلندا، وكينيا، وملاوي، والنرويج، وقطر، وسلوفاكيا، والسويد، وسويسرا، والمملكة المتحدة، وزمبابوي.

يرمي هذا القرار إلى مواجهة المعلومات الضارة في السياقات الإنسانية من خلال اعتماد نهج متعدد التخصصات يشمل جميع مكونات الحركة. ويؤكد القرار ضرورة مشاركة الجمعيات الوطنية في تبني المساعي المبذولة في هذا الصدد، من خلال الاستفادة من الأطر القائمة وتعزيز إجراءات الاستجابة المجتمعية والملائمة ثقافياً. ويدعو القرار إلى تعزيز توعية الموظفين والمتطوعين بالمخاطر وبناء قدراتهم وتعزيز قدرتهم على الصمود، وإدماج بناء الثقة والتفاعل مع المجتمعات المحلية في جميع الجهود المبذولة. ويسعى القرار أيضاً إلى تعزيز التعاون الداخلي وتعزيز إقامة الشراكات مع الجهات الفاعلة الخارجية، مثل المؤسسات الأكاديمية وشركات التكنولوجيا، من أجل تعميق فهم المعلومات الضارة والتخفيف من وطأة مخاطرها. ويدعو القرار أيضاً الحركة إلى بحث إمكانية وضع إطار عمل موحَّد يحدد المبادئ والالتزامات والأساليب المشتركة فيما يخص إجراءات استجابة الحركة الرامية إلى مواجهة المعلومات الضارة. ويشكّل إنشاء منصة الحركة الخاصة بالمعلومات الضارة أمراً أساسياً لتنسيق هذه الجهود، وضمان استمرارية العمل، والمحافظة على الحيّز اللازم للاضطلاع بالعمل الإنساني القائم على المبادئ.

وسيسعى هذا القرار إلى المحافظة على حيّز إنساني حيادي من خلال مواجهة تأثير المعلومات الضارة التي قد تقوّض الثقة والتماسك الاجتماعي ووصول المساعدات الإنسانية. ويسعى هذا القرار، من خلال النهوض بقدرات الموظفين والمتطوعين باعتبارهم وسطاء جديرين بالثقة وتزويدهم بما يلزم من أدوات وتدريب ودعم، إلى تعزيز قدراتهم الاستراتيجية والميدانية لمواجهة المعلومات الضارة التي تؤثر على الحركة وعلى المجتمعات المحلية المتضررة من النزاعات المسلحة أو الكوارث أو الأزمات أو حالات الطوارئ الأخرى.

ويسعى هذا القرار إلى إيلاء الأولوية للتفاعل مع المجتمعات المحلية، من خلال ضمان أن تكون إجراءات الاستجابة مراعية للسياق المحلي وملائمة ثقافياً وتركّز على بناء الثقة. ويسعى القرار أيضاً، من خلال تعزيز التعاون داخل الحركة ومع الجهات المعنية الخارجية، إلى ضمان وصول معلومات موثوق بها ومنقذة للأرواح في الوقت المناسب إلى السكان المتضررين، وهو ما يفضي في نهاية المطاف إلى الحدّ من الأضرار وتعزيز فعالية العمل الإنساني.